كتـاب الأسبـوع رقم 59

مقدمة قصيرة جدّا : علم النفس الشرعي

تأليف: الدكتور ديفيد كانتر

ترجمة : ضياء وزّاد مراجعة : محمد فتحي خضر

تلخيص :منيرة الجندان- طالبة دفعة-9- ماجستير علم النفس السريري

قسم الطب النفسي، كلية الطب، جامعة الامام عبدالرحمن بن فيصل(جامعة الدمام سابقاً)

إشراف ومراجعة : أ.د. معن عبدالباري قاسم صالح

أستاذ علم النفس السريري (العيادي) المشارك

قسم الطب النفسي، كلية الطب، جامعة الامام عبدالرحمن بن فيصل

عضو اللجنة الاستشارية العلمية لشبكة العلوم النفسية العربية

maansaleh62@yahoo.com

الكتـاب خيـر جليـس

الكتاب خير جليس ، ومتابعة الجديد في حقل الاختصاص هو محور الاهتمام وتأكيد للتحديث المعلوماتي . في هذا الحيز الأسبوعي سنحرص لتكون لنا وقفة مع واحدة من الكتب المرجعية السيكولوجية(النفسية)في موضوعاتها وبشكل وجيز بقصد تحفيز روح البحث والمتابعة عند زملاء الاختصاص والمهتمين من القراء بالعلوم السلوكية.

هذا الكتاب من تأليف الدكتور ديفيد كانتر ،أستاذ علم النفس بجامعة هدرسفيلد. فاز كتابه «ظلال جنائية» (هاربر كولينز، ١٩٩٥) بجائزة الخنجر الذهبي وجائزة أنتوني الأمريكية

هذا الكتاب من تأليف **الدكتور ديفيد كانتر** ،أستاذ علم النفس بجامعة هدرسفيلد. فاز كتابه «ظلال جنائية» (هاربر كولينز، ١٩٩٥) بجائزة الخنجر الذهبي وجائزة أنتوني الأمريكية. وقد عُرف بتطويره لنظام منهجي لتحديد أوصاف الجناة في بريطانيا، وتدشين فرع ناشئ من علم النفس عُرف باسم "علم نفس التحقيقات".صدرهذا الكتاب بطبعته الانجليزية الاولى في عام 2010 بعنوان : "Forensic Psychology". وصدرت الطبعة العربية الاولى عن مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة ،مصر ، العام 2014م. و يقع الكتاب في 136صفحة، وتضمنت محتويات الكتاب سبعة فصول على النحو التالي:

شكر وتقدير

- **الفصل الأول: متعة علم النفس الشرعي وتحدياته**
- **الفصل الثاني: كيف تصنع مجرمًا.**
- **الفصل الثالث: خبراء في المحاكم.**
- **الفصل الرابع: علم النفس والإجراءات القانونية.**
- **الفصل الخامس: العمل مع الجناة.**
- **الفصل السادس: العمل مع أجهزة إنقاذ القانون**
- **الفصل السابع: أهو دور ثانوي دائمًا؟**
- **قراءات إضافية**
- **مسرد المصطلحات**

بدأ الكاتب في هذا الفصل بتعريف **علم النفس الشرعي**، وقال هو التطبيق لجميع جوانب القانون وإدارة الجريمة والمجرمين،من خلال الممارسة المهنية للأسس والنظريات والأساليب المستمدة من الدراسات العلمية والإكلينيكية للأفعال والخبرة البشرية. **ص 11**

لا تكشف هذه الدراسات إلا عن مدى تعقد الإجرام ومدى محدودية فهمنا للعمليات

علم النفس الشرعي	علم الجريمة
دراسة المجرمين	دراسة الجريمة

علم النفس الشرعي	الطب الشرعي
يدرسون الأفعال والخبرات البشرية بوصفها فرعًا علمياً	تخصص طبي يركز تركيزًا قويًا على الاضطراب العقلي
يستمدون مساهماتهم من العلوم الاجتماعية والسلوكية	نابع من دراسة الكيمياء وعلم السموم والفيزياء وعلم الأمراض والعلوم الطبيعية الأخرى

ص 12

الفصل الأول: متعة علم النفس الشرعي وتحدياته*

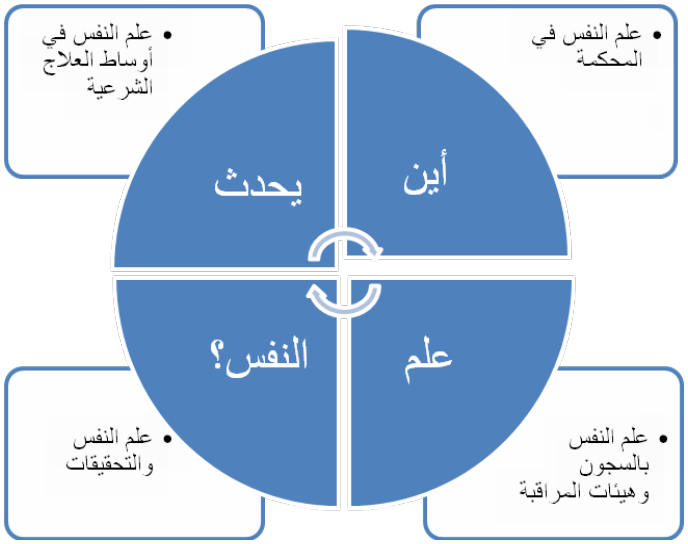

ص 12

كما تحدث الكاتب عن أهم التحديات التي أمام علم النفس الشرعي وهي :

أن الأبحاث ذات الصلة بعلم النفس الشرعي يمكن أن تكون غير واقعية، فإمكانية التطبيق محدودة خارج المعمل وفي السجون أيضا، يعتبر العمل مع الجناة بالسجون بشكل مباشر أمرًا عليه قيود كثيرة بسبب بيئة الحبس غير المعتادة التي تجري فيها الدراسات وفصل الجناة عن إطارهم الاجتماعي المعتاد.

ففي الواقع لن تسمح بعض السلطات بإجراء أي بحوث على السجناء لأنهم يقولون إن الفرد المسجون لا يمكنه أبدا إبداء موافقة طوعية.

ومع ذلك يتغلب عدد من الباحثين الجسورين على هذه التحديات ويعملون بشكل مباشر وواضح مع الجناة وغيرهم من المشاركين في إنفاذ القانون والإجراءات القانونية .

ولا تكشف هذه الدراسات إلا عن مدى تعقد الإجرام ومدى محدودية فهمنا للعمليات النفسية التي

النفسية التي تسببه

عند التعامل مع الجناة يجب أن يتعامل علماء النفس مع ما قام به الجناة بالفعل وليس بما هم مدانون به قانونا

بعض السمات المميزة التي تعتمد عليها، قد تشكل أشخاصًا أصبحوا لاعبي كرة مشهورين أو حتى سياسيين؛ فمن الضروري تجاوز السمات العامة للجناة والنظر عن كثب إلى العمليات العقلية التي ربما تسبب الإجرام

أن الإدمان بالتأكيد جانب مهم من نمط حياة كثير من المجرمين. ومثل الاضطراب العقلي

يمكن أن تكون مساعدة الرجال والنساء للإقلاع عن

تسببه. وعند التعامل مع الجناة يجب أن يتعامل علماء النفس مع ما قام به الجناة بالفعل وليس بما هم مدانون به قانونا. **ص 20**

هوجو منستر برج الذي وضع أحد كتب علم النفس الشرعي الأولى بعنوان «على منصة الشهادة»

علم النفس التصحيحي: فرع من علم النفس خاص بالسجون والمراقبة.

الفصل الثاني: كيف تصنع مجرمًا.

- **تساءل الكاتب في بداية هذا الفصل عن كيف تصنع مجرمًا؟**

أي أن أي تفسير منفرد للإجرام يجب أن يفترض أن جميع الجرائم تشترك في أمر جوهري من الناحية النفسية؟

- **وتطرّق إلى التفسيرات البيولوجية للجرائم** وقال أن الصعوبة التي ربما تواجهها مع أيّ من هذه المداخل التشريحية أو الحيوية أو النفسية لصنع مجرم، هي أنه يمكن أن ينتهي بك الحال فحسب إلى شخص يتعذّر تمييزه عن أفراد كثيرين من غير المجرمين.

وفي الواقع، بعض السمات المميزة التي تعتمد عليها، قد تشكل أشخاصًا أصبحوا لاعبي كرة مشهورين أو حتى سياسيين؛ فمن الضروري تجاوز السمات العامة للجناة والنظر عن كثب إلى العمليات العقلية التي ربما تسبب الإجرام. **ص 25**

وتطرّق إلى الإضطراب العقلي وقال إن ثمة عدد من الصعوبات في القبول بالاضطراب العقلي باعتباره سببًا للأفعال الإجرامية. فرغم أن أعمال عنف معينة– مثل قتل الزوجة والأطفال – قد يرتبط بأن مقترف الجريمة مصاب باكتئاب ، فأغلب الظن لا يرتكب جميع الأشخاص المكتئبين جرائم. **ص 30**

- **وتطرّق إلى الحديث عن السيكوباتية وما وراءها** وذكر أنه من الصعوبة للغاية تصديق الصورة النمطية للشخص السيكوباتي التي تقدمها هوليود حتى تلتقي شخصًا ما تعرف أنه ارتكب جرائم عنيفة مروعة لكنه يمكن أن يكون جذابًا متعاونًا. دون شك، هناك أشخاص يمكن أن يبدو دمثين ويتركون انطباعًا طيبًا في أحد المواقف، ولكن يمكن أن يتحولوا سريعًا إلى الشر، ويوجد أشخاص لا يتواصلون أبدًا مع الآخرين، . منذ سن مبكرة– يتعاركون مع أولئك الذين يحتكون بهم– ينبغي أن نبحث في مكان أخر عن تفسيرات للكيفية التي جعلتهم يصبحون ما هم عليه الآن.**ص 32**
- **وتطرّق إلى الحديث عن الإدمان وإساءة استعمال المواد** وقال أن الإدمان بالتأكيد جانب مهم من نمط حياة كثير من المجرمين. ومثل الاضطراب العقلي، يمثل الإدمان جانبًا أخر يُستدعى فيه علماء النفس الشرعيون لمساعدة الجناة. ويمكن أن تكون مساعدة الرجال والنساء للإقلاع عن الإدمان خطوة مهمة في جعلهم يكتسبون نمط حياة غير إجرامي. فرغم أن إدمان المخدرات ليس وحده السبب وراء الجريمة، فهو – بالاشتراك مع مشكلات نفسية أخرى– يمكن أن يساهم في خلق دوامة فكرية تؤدي إلى الجريمة.

وتطرّق إلى تفسيرات علم النفس وذكر أن أقصر طريق للعثور على شخص يُحتمل أن يصبح مجرمًا هو أن تبحث عن شخص لا يقبل بالأعراف الاجتماعية السائدة، وعليه فإن هذه التفسيرات جزء من عائلة من النظريات النفسية التي تنظر إلى الاجرام على أنه متجذر في طرق إدراك العالم. كما نوّه إلى ثمّة احتمال أخر هو أن السمات المميزة للشخص– رغم أنها غير إجرامية في الأصل– قد تجعله أكثر عرضة للانجراف إلى مخالفة القانون. **ص 36**

الإدمان خطوة مهمة في جعلهم يكتسبون نمط حياة غير إجرامي

أن أقصر طريق للعثور على شخص يُحتمل أن يصبح مجرمًا هو أن تبحث عن شخص لا يقبل بالأعراف الاجتماعية السائدة

من غير المرجح تمامًا أن يوجّه اللوم إلى أي عملية واحدة بمفردها لتسببها في ارتكاب شخص لإعمال إجرامية

الفهم الحقيقي لكيفية إدراك الأخرين لعالمهم ورد فعلهم تجاه الجاني؛ ونتيجة لذلك، هم يخطئون تفسير ما يحدث، ويكون رد فعلهم عنيفًا عنفًا لا محل له

غالبًا ما يتم التقليل من الخبرات الانفعالية الحقيقية المرتبطة بالأفعال الاجرامية باعتبارها تفسيرات للإجرام

وتطرّق إلى التفسيرات الاجتماعية ووضح أنه تتعارض وجهة النظر التي ترى أن المجرمين مختلفون عمن سواهم مع المدخل الذي يرى أننا جميعًا يمكن أن نكون مجرمين في الظروف المناسبة. وهذا –من ثمّ– يؤدي إلى وجهة النظر التي تقضي بأنه لا ينبغي البحث عن تفسيرات الجريمة داخل الشخص، وإنما في الظروف المحيطة به **ص 38**.

وتطرّق إلى الشبكات الإجرامية وقال أن عدد كبير جدًا من الأشخاص ينضج في مجتمع مغترب فقير، أو مجتمع يعجّ بالإجرام، لكنهم تجنبوا الانجراف إلى حياة الجريمة، ويفسر علماء النفس هذا من خلال الإشارة إلى «عوامل الوقاية»، التي يمكن أن تكون على صورة أسرة أو أصدقاء داعمين أو معلم نابه أو ذكائهم أنفسهم أو مهارات خاصة، توفر لهم أساسًا وإطار عمل وفرصًا قد لا تكون متاحة لرفقائهم من المجرمين. ولكن هذا كله يبين أن الظروف نفسها ليست سببًا وحيدًا للإجرام. **ص 39**

وتطرّق إلى الصور المتنوعة للإجرام وذكر أن أي تفسير منفرد للإجرام يجب أن يفترض أن جميع الجرائم تشترك في أمر واحد جوهري من الناحية النفسية. لكن التفسير الأكثر معقولية هو أنه من المرجح أن أشكال النشاط الإجرامي المختلفة لها أسباب كثيرة مختلفة. علاوة على ذلك–كما سيبدأ القارئ اليقظ في الإدراك –من غير المرجح تمامًا أن يوجّه اللوم إلى أي عملية واحدة بمفردها لتسببها في ارتكاب شخص لإعمال إجرامية. **ص 40**

- **وتطرّق إلى التفسيرات النفسية للجرائم العنيفة** وذكر أنها تدور حول الافتراض بأن بعض الناس لا يفهمون تفاعلاتهم مع الأخرين بالقدر الكافي، أو لا يملكون المهارات الاجتماعية لإدارة هذه التفاعلات، فهم يواجهون صعوبة –كما يقول علماء النفس في « تقمص دور الأخر » أي: الفهم الحقيقي لكيفية إدراك الأخرين لعالمهم ورد فعلهم تجاه الجاني؛ ونتيجة لذلك، هم يخطئون تفسير ما يحدث، ويكون رد فعلهم عنيفًا عنفًا لا محل له.
- **وتطرّق إلى التفسيرات النفسية للجرائم العنيفة** وذكر أن غالبًا ما يتم التقليل من الخبرات الانفعالية الحقيقية المرتبطة بالأفعال الاجرامية باعتبارها تفسيرات للإجرام.

تطرّق إلى القصص الإجرامية، واستنتج أن المجرم نفسه هو الذي يدفع نفسه لارتكاب الجريمة، وليس قوة خارجية ما. **ص 43**

الفصل الثالث: خبراء في المحاكم

بدأ الكاتب في هذا الفصل بتعريف **الخبير** وقال أن الخبير في الأساس هو شخص يمتلك معرفة أو خبرة متخصصة ما غير متاحة بدونه للمحكمة. وذكر أن **حدود شهادة الخبير** تقتصر على إطار مجال تخصصهم ولا يستطيعوا الإدلاء بآرائهم في أي جانب يتعلق بإجراءات المحكمة **ص 50**.

وتطرّق إلى **السياق القانوني** وذكر أن هناك ثمة اختلاف جوهري في السياق القانوني بشأن الطريقة التي يُعامل بها الخبراء الشرعيون، وهو ما إذا كان النظام القانوني عمومًا يُعرف بنظام «المنازلة» في مقابل النظام «القضائي» **ص 52**

- وتحدّث عن **أساس شهادة علم النفس الشرعي** وقال أنه يجب على الخبراء أن يقدّموا للمحاكم أو الإجراءات المشابهة شهادة لن تكون محتاجة بأية وسيلة أخرى.

ونوّه إلى **الدور الإكلينيكي** الذي يلعبه خبراء علم النفس في التعامل مع المرضى أو «العملاء» وسط علاجي من نوع ما. وعادة ما يتمثل هذا الدور في مساعدة الأشخاص المصابين بمرض أو اضطراب عقلي. **ص 55**

أن الخبير في الأساس هو شخص يمتلك معرفة أو خبرة متخصصة ما غير متاحة بدونه للمحكمة

أن حدود شهادة الخبير تقتصر على إطار مجال تخصصهم ولا يستطيعوا الإدلاء بآرائهم في أي جانب يتعلق بإجراءات المحكمة

أن المساهمات المتزايدة لعلماء النفس تكشف عن مدى ثقل المكانة التي يأخذها علماء النفس في احتلالها في النظام القانوني

أن البرامج التي تساعد الجناة على اكتساب أسلوب حياة أكثر قبولًا من الناحية الاجتماعية

على العمل مع مدمني الكحوليات وغيرها من المواد، وأشار إلى أن الأكثر فاعلية، هي مبادرة منظمة «مدمنو الكحول المجهولون» التي تعتمد على مزيج من الدعم الجماعي والقبول بالتحديات التي يواجهها المدمنون

- واشار الكاتب الى **التقييم** وقال أنه في سياقات كثيرة –وخصوصًا عند تقييم عميل– يستخدم علماء النفس ما يُعرف عمومًا باسم «اجراءات القياس النفسي» أو أكثر شيوعًا باسم «الاختبارات النفسية».

وتحدث عن **توحيد مقاييس الاختبارات النفسية** ووضح إلى أن الاختبارات النفسية تنوعًا كبيرًا من حيث دقة معاييرها وملاءمتها ومدى صدقها. وعلى وجه الخصوص، قد لا تكون معاييرها ملائمة في أماكن تختلف عن المكان الذي أُبتكر فيه الاختبار أصلًا. **ص 58**

هناك أشخاص استفادوا من الايداع في السجن، لاسيما عندما يصاحب ذلك برامج علاجية والأشكال الأخرى من أشكال التعليم والتدريب

الفصل الرابع: علم النفس والإجراءات القانونية

الدور التجريبي	الدور الأكتواري
يعتمد عالم النفس على علاقات إحصائية معروفة لدعم رأيه	يعتمد عالم النفس على مدى أرجحية مؤشرات معينة.

ص 61

تطرّق الكاتب لتحسين تنظيم المعلومات كونها أحد أطراف التحريات المهمة ويعد علماء النفس هم أكثر دراية فيها للخبرة التي يمتلكونها في تصميم الاستبيانات

بدأ الكاتب في هذا الفصل بالحديث عن **الجنون في المحكمة** وذكر أن أحد الاسهامات الكبرى في الاجراءات القانونية هو تقدير ما إذا كان المدّعى عليهم في وقت وقوع الجريمة كانوا غير قادرين: إما على فهم طبيعة ما يقومون به، أو– إن كانوا فاهمين لذلك –على إدراك أنه كان خطأ. **ص 65**

- وذكر أن **المساهمات المتزايدة** لعلماء النفس تكشف عن مدى ثقل المكانة التي يأخذها علماء النفس في احتلالها في النظام القانوني. وتطرّق إلى **الاعترافات الكاذبة** كأحد الجوانب المثيرة للانتباه خصوصًا الموقف الذي يعترف فيه شخص كذبًا بارتكاب جريمة. **ص 67**

وأشار الكاتب إلى **الذكريات المستعادة** والتي يُقال فيها إنه قد يتذّكر أحد المرضى أحيانًا–كجزء من العلاج– صدمات من سنوات سابقة كان قد نسيها. وأعترض عليها الكاتب على هذا النحو في أن الزعم بحقيقتها يتجاهل إمكانية تطويع الذاكرة البشرية. **ص 69**

لا يمكن الربط بين جميع الجرائم بسهولة، عن طريق أوصاف الشهود أو البصمات أو الأنسجة أو الحمض النووي أو ما على شاكلتها؛ لذا تُجرى محاولات لربطها بوسائل سلوكية

وتطرّق **اضطراب توتر ما بعد الصدمة**، وأنها أكثر الاضطرابات النفسية شيوعًا في الاستخدام في الشهادات وخاصة في دعاوى الحوادث. **ص 71**

وتحدّث أيضًا عن **متلازمة المرأة المعنّفة**، وأن محامو المرافعات استخدموا هذه المتلازمة لتفسير عدم قدرة امرأة عانت من إيذاء بدني شديد على مدار فترة زمنية على إنهاء العلاقة، حتى عندما يكون المسيء لها غائبًا أو نائمًا. **ص 75**

وأختتم هذا الفصل بالحديث عن **علم نفس قاعة المحكمة** وذكر أنه سيكون من المطمئن إدراك أن محاولات علماء النفس عمومًا للتأثير على نتيجة القضايا من خلال اختيار هيئات المحلفين، وتقديم النصح إلى محامي المرافعات؛ لمتكن بالقوة التي يزعمها أحيانًا أولئك الراغبون في كسب المال من هذه الاستشارات **ص 79**.

أن السفاحون والقتلة والمتسلسلون والجماعيون، لا يوجد طريق واحد يسلكونه كي يصبحوا مجرمين، لذا أي نصح يُقدّم للشرطة بناء على افتراضات بشأن الأوصاف المميزة للجناة، يجب أن يكون

أكّد الكاتب على أن علماء النفس يتطلعون إلى تطوير واستخدام اختبارات قياسية واجراءات للمقابلات الإكلينيكية من شأنها أن تضع الأفراد داخل إطار عمل شامل. في المقابل، تسعى المحاكم إلى التعامل مباشرة مع شخص بعينه والتفاصيل الخاصة بقضية بعينها.

الفصل الخامس: العمل مع الجناة

بدأ الكاتب هذا الفصل بالحديث عن الإطار الذي يعمل فيه علماء النفس مع الجناة، ولا يتوقف الأمر عند إدلاء شهاداتهم في المحاكم، ولكن نجدهم يعملون مع الجناة المدانين، وقد يكون ذلك في السجون،

مستمدًا من جوانب متباينة للجرائم

ولكن ثمة مؤسسات أخرى تحتجز الجناة أو تخضعهم للسيطرة، ويمكن أن تحاول تغييرهم أو إعادة تأهيلهم. **ص 81**

ثم تطرّق للحديث عن **التقييم**، من خلال إطار عمل طبي تقليدي يسجل فيه تشخيص لمشكلات المريض لتحديد الشكل الأمثل للعلاج، وسياق نفسي يبحث عن سبب معين لأفعال الجاني وكذلك فحص لجميع جوانب هذا الفرد وحياته ذات الصلة واكتساب فهم أشمل لها. **ص 82**

ورّكز الكاتب على **العمل مع مرتكبي الجرائم الجنسية العنيفين**، وأشار إلى أن البرامج التي تساعد الجناة على اكتساب أسلوب حياة أكثر قبولًا من الناحية الاجتماعية؛ على جلسات جماعية يُجرى فيها بحث جوانب متنوعة للظروف التي تؤدي إلى العنف. والهدف منها هو مساعدة المشاركين على اكتساب أكبر قدر من الحس بضحاياهم وفهم أكبر لتوجهاتهم الخاصة. علاوة على ذلك، تجري توعيتهم بالظروف التي أدّت إلى ارتكابهم للجرائم، بحيث يمكنهم تحليلها وتجنبها. **ص 85**

الاهتمام بعلم النفس الشرعي يجذب أشخاص أكثر كفاءة إلى هذا المجال، وفي جميع أنحاء العالم، وهو يعد اسرع مجالات علم النفس المهني تطوّرًا

أيضًا ركز الكاتب على **العمل مع مدمنو الكحوليات وغيرها من المواد**، وأشار إلى أن الأكثر فاعلية، هي مبادرة منظمة «مدمنو الكحول المجهولون» التي تعتمد على مزيج من الدعم الجماعي والقبول بالتحديات التي يواجهها المدمنون. **ص 87**

ثم طرح الكاتب سؤال عن كيفية **تقييم عمليات التدخل؟** وأكد الكاتب أن للبرامج دور في ارتكاب عدد أقل من الجرائم وتخف حدة عادات تعاطيهم للمخدرات. **ص 88**

ثم تناول موضوع **اضطراب الشخصية** ورأي أنه من الافضل إنشاء مجتمعات علاجية مكثفة. **ص 89**

وتطرّق إلى **التأقلم مع السجون** باعتباره مختلف الاهداف من وراء الايداع بالسجون من دولة إلى أخرى ومن زمن إلى أخر، فمنهم من يرى أن السجون موجودة لتحسين سلوك المساجين، وأخرين يرون أنها عقاب ووسيلة للحيلولة دون ارتكاب الجرائم. **ص 92**

يحمل علم النفس الشرعي في طياته على نحو لا مفر منه تقريبًا تضمينات سياسية وأخلاقية وقانونية. ومع ذلك لا تسمع حاليًا أصوات علماء النفس بقدر كبير من الاهتمام في أروقة السلطة، مثل البرلمانات ومحاكم العدل العليا

يؤكد الكاتب على أنه بالرغم من وجود العديد من الأدوات **لتقييم الخطر**، مثل مقياس ادارة الخطر – التاريخي – الإكلينيكي، إلا أنها ليست خالية من الأخطاء على الإطلاق. **ص 93**

وأشار الكاتب في نهاية هذا الفصل إلى **علم ضحايا الجرائم** كونه يتم إغفالها كثيرًا وهي أن كثير من الجناة ضحايا، لذا يجب الحرص الشديد في العينات التي تختارها. **ص 94**

- وأختتم الكاتب حديثه في هذا الفصل عن **مشكلة السجن** وأكد على أنه بلاشك هناك أشخاص استفادوا من الايداع في السجن، لاسيما عندما يصاحب ذلك برامج علاجية والأشكال الأخرى من أشكال التعليم والتدريب، توجد مشكلة جوهرية في استخدام السجن بوصفه مكانًا لإعادة التأهيل؛ فهو يختلف تمامًا عن إطار أخر قد يُضطر شخص إلى التأقلم معه.

الفصل السادس: العمل مع أجهزة إنفاذ القانون.

في بداية هذا الفصل يتحدث الكاتب على دور علم النفس في **إجراءات التحقيق**، وأكد على أن علماء النفس يقدمون يد العون في الجوانب الكثيرة للتحقيق، مثل جمع الوقائع وادراك فحواها وإدارة الاجراءات التي ينبغي أن تعقبها. **ص 95**

- وتطرّق الكاتب **لتحسين تنظيم المعلومات** كونها أحد أطراف التحريات المهمة ويعد علماء النفس هم أكثر دراية فيها للخبرة التي يمتلكونها في تصميم الاستبيانات.

كما أشار إلى **تحسين عملية إجراء المقابلات** مع الشهود والضحايا والمشتبه بهم وأن هذا إجراء نفسي جوهري يستند إلى تفاعلات شخصية. **ص 102**

وتحدث عن **شهادة شهود العيان** وأن أفضل طريقة يمكن من خلالها إدارة عمليات تعرُّف شهود عيان على المشتبه بهم- هي أنه ينبغي أن يعرف الشخص المسئول عن إدارة عملية التعرف هوية

المشتبه به الحقيقي. **ص 104**

وأكد على أن **كشف الغش** يحتاج إلى ثمة متطلبات معينة يخضع لها أي شخص، إذا كان يداوم على الكذب، ومن شأن تفهم هذا ذا قيمة في كشف الغش **ص 106**.

- **إجراء مقابلة أم استجواب؟**

أحيانًا يعتقد كثير من ضباط الشرطة – والناس عامة– أن المقصد من اجراء مقابلة مع مشتبه به هو الحصول على اعتراف ،لذلك تكون مفهوم خاطئ بشان درة علماء النفس على مساعدة المحققين على انتزاع الاعتراف، لذا تعتبر الغالبية من علماء النفس هذا غير لائق وغير أخلاقي وربما مجازفًا **ص 109**

- **عمليات الاستدلال الفعالة وتحديد أوصاف الجناة.**

ثمة مرحلة ثانية في عملية التحقيق هي الوصول إلى استدلالات على أساس المعلومات المجمعة، ويتمثل جوهر تقديم النصح للمحققين في اكتشاف تضمينات ما حدث بالفعل في الجريمة. والحجة المركزية هي ما أُطلق عليه مبدأ الاتساق؛ فالأعمال المرتكبة في جريمة ستكون متسقة بوجه عام مع كيفية تصرف الجاني في مواقف غير إجرامية. **ص 111**

- **تحديد الأوصاف الجغرافية.**

نشأ تطور مفيد بوجه خاص في إطار علم نفس التحقيقات من المزج بين السبل النفسية والجغرافية لتحليل معلومات الجرائم، وتعمل نظم تحديد أوصاف الجناة الجغرافية على أسس مشابهة لنظم دعم القرار الأخرى.**ص 116**

تطرّق الكاتب إلى موضوع أخر في غاية الأهمية وهو **الربط بين الجرائم**، موضحا أنه لا يمكن الربط بين جميع الجرائم بسهولة، عن طريق أوصاف الشهود أو البصمات أو الأنسجة أو الحمض النووي أو ما على شاكلتها؛ لذا تُجرى محاولات لربطها بوسائل سلوكية. وهذا يحقق أفضل النتائج إذا كانت هناك بعض السلوكيات غير المعتادة تمامًا. **ص 118**

وبيّن الكاتب أن **السفاحون والقتلة والمتسلسلون والجماعيون**، لا يوجد طريق واحد يسلكونه كي يصبحوا مجرمين، لذا أي نصح يُقدّم للشرطة بناء على افتراضات بشأن الأوصاف المميزة للجناة، يجب أن يكون مستمدًا من جوانب متباينة للجرائم.. **ص 119**

ثم أنتقل الكاتب إلى **تحدي الإرهاب** وأشار إلى قضية مهمة وهي أن من يقوم بمثل هذه العمليات الإجرامية غالبًا ما لا يختلفون عن المواطنين الآخرين الممتثلين للقانون، باستثناء تعصبهم لقضية ما. **ص 121**

أفاق متسعة

وضح الكاتب في نهاية هذا الفصل على أن ما إن أدركت أجهزة إنفاذ القانون قوة علم النفس حتى بد أت فيالاعتماد على اسهاماتها الفكرية في جوانب كثيرة من نشاطها. **ص 122**

الفصل السابع: أهو دور ثانوي دائمًا؟

في هذا الفصل يوضح الكاتب جانب مهم جدّا ومثير للاهتمام من قِبل علماء النفس، فالملاحظ في الفصول السابقة عادة ما يكون علماء لنفس الشرعيون مستشارين في تخصصات تعتبر مجال مهنة أخرى أو أكثر.

ويؤكد الكاتب أن الحال لن يظل هكذا طويلًا، لان الاهتمام بعلم النفس الشرعي يجذب أشخاص أكثر كفاءة إلىهذا المجال، وفي جميع أنحاء العالم، وهو يعد اسرع مجالات علم النفس المهني تطوّرًا، ولهذا

نتيجة مثيرة للاهتمام: أن ثمة عددًا متناميًا من الأشخاص المؤهلين جيدًا يتقدمون للعمل في مجال علم النفس الشرعي. **ص 125**.

- **عمل غير مكتمل**

في مقابل هذا النمو المتزايد لعلم النفس الشرعي، يجب وضع مجموعة الموضوعات الكبيرة التي لايزال يندر التطرق إليها ولكن يمكن أن يساهم فيها المجال دون شك.ويمكن العثور على هذه الموضوعات في كلّ الأطر التي تحريانها في الفصول السابقة. **ص 126**

- **تضمينات سياسية .**

بخلاف تخصصات كثيرة من علم النفس، يحمل علم النفس الشرعي في طياته على نحو لا مفر منه تقريبًا تضمينات سياسية وأخلاقية وقانونية. ومع ذلك لا تسمع حاليًا أصوات علماء النفس بقدر كبير من الاهتمام في أروقة السلطة، مثل البرلمانات ومحاكم العدل العليا، وقد يرجع سبب هذا جزئيًا إلى أن الأسلوب العلمي الذي درس به علماء النفس ينزع إلى القليل من أهمية القيم والتضمينات المجتمعية المحتواة في اكتشافها.وعلى المستوى الأعم ساهم علماء النفس على استحياء في العمليات التي من شأنها أن تساعد في خفض الجريمة. وركزوا على المساعدة في الايقاع بالمشتبه بهم وإدانتهم– أو تقديم سبل لمساعدتهم ما إن يدانو– لكن توجد حاجة إلى نقاش يستند أكثر إلى علم النفس حول ما إذا كان الحد من الجريمة شأنًا اجتماعيًا أم اقتصاديًا أم سياسيًا فحسب **ص 128**

أكّد الكاتب على أن مساهمة علماء النفس في جميع مراحل عملية التحقيق، بما في ذلك المراحل المهمة قبل التحقيق، والمساعدة في انتقاء ضباط الشرطة. فهم يساعدون في إعداد نظم فعالة لتجميع كافة المعلومات المطلوبة أثناء التحقيق وإدراك فحواها. **129**

أنه حقاً كتاب جدير بالقراءة وننصح به كل زملاء الاختصاص في العلوم السلوكية من أطباء النفس وعلماء النفس وطلاب الجامعة والدراسات العليا والباحثين التربويين المهتمين بقضايا علم النفس الشرعي والطب النفسي الشرعي .

رابط كامل النص:
http://www.arabpsynet.com/Documents/BR59Maan-ForensicPsychology.pdf

*** *** ***

شبكة العلوم النفسية العربية

نحو تعاون عربي رقيا بعلوم وطب النفس

الموقع العلمي
http://www.arabpsynet.com/

المتجر الالكتروني
http://www.arabpsyfound.com

الكتاب السنوي 2020 لـ " شبكة العلوم النفسية العربية " (الاصدار الثامن)

الشبكة تطفئ شمعتها العشرون وتدخل عامها الواحد والعشرون من التأسيس

20 عاما من الكدح... 18 عاما من الإنجازات "
http://www.arabpsynet.com/Documents/eBArabpsynet.pdf

*** *** ***

مؤسسة العلوم النفسية العربية

جائزة " شبكة العلوم النفسية العربية " قاسم حسين صالح للعام 2020

تتشرف شبكة العلوم النفسية العربية بإطلاق اسم:

" البروفيسور قاسم حسين صالح"

(علم النفس، العراق)

على جائزتها للعام 2020 المخصصة للاعمال العلمية في علوم النفس

تقديرا لمسيرته العلمية المميزة

واعترافا لما قدمه من خدمات جليلة لعلوم النفس على المستوى العراقي و العربي و الدولي

دعوة لتقديم الترشحات للجائزة

الترشح للجائزة من بداية من 08 جانفي 2020 الى 30 نوفمبر 2020

شروط الترشح

www.arabpsynet.com/Prizes/Prize2020/APNprize2020.pdf

*** *** ***

ارتباطات ذات صلة

دليل جائزة شبكة العلوم النفسية على المتجر الالكتروني

http://www.arabpsyfound.com/arabpsynet.php?p=2

دليل جائزة شبكة العلوم النفسية على ا الفايس بوك

https://www.facebook.com/Arabpsynet-Award-289735004761329/?ref=bookmarks

*** *** ***

المجلة العربية " نفسانيات"

مجلة محكمة في علوم وطب النفس

ملفات الأعداد القادمة

http://www.arabpsynet.com/apn.journal/Nafssaniat-NextTopics.pdf

عدد 68 – خريف 2020

الملف: الرعاية النفسانية للأشخاص ذوي الإعاقة

المشرف : د. عليوي عبد العزيز (علم النفس، المغرب)

يصدر بمناسبة اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة – 3 كانون الأول/ ديسمبر 2020

abdelaazizallioui@yahoo.it

arabpsynet@gmail.com

آخر أجل لقبول الأبحاث 30-10-2020

دعوة للمشاركة في إثراء الملف

قواعد النشر بـ" المجلة العربية "نفسانيات"

www.arabpsynet.com/apn.journal/APNjournalNotice.htm